

الاقتصاد الأخضر في تونس

أداة لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة (2014 - 2020)

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا



ملخص

لم يمكن نموذج التنمية المطبق حتى الوقت الراهن في تونس من رفع عدد من التحديات الحاسمة. إذ أبرزت ثورة 2011 تفاقم حالات عدم المساواة الاجتماعية والفوارق الإقليمية (لاسيما بين مناطق الساحل والمناطق الداخلية من البلد)، وكذا ارتفاع معدل البطالة (15,9% في 2013) ولاسيما لدى النساء والشباب من حاملي الشهادات. كما تبقى مساهمة القطاع الخاص دون الانتظارات، لاسيما بالنسبة لفرص الشغل وتنمية الأقاليم (حسب المعهد الوطني للإحصاء، يتواجد 73% من الشركات في أقاليم الشمال الشرقي والوسط الشرقي للبلاد).

إن اقتصاد تونس اقتصاد متنوع نسبيا، إلا أنه يعول إلى حد بعيد على الموارد الطبيعية المحدودة والتي يتم استغلالها بشكل مفرط لا يحترم التوازنات الإيكولوجية. كما تعاني القطاعات المنتجة كالصناعة والصيد البحري والغابات من ضعف الإنتاجية؛ حيث يحتاج قطاع الصناعة، الذي تهيمن عليه الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، إلى جهود كبيرة إضافية للتأهيل البيئي وتطوير المضمون التكنولوجي. وتأخذ الطاقة حيزا متزايدا من ميزانية الدولة والشركات، مما يحد من فرص الاستثمار. كما تعاضمت النفقات التعويضية التي انتقلت من 1,5 مليار دينار في 2010 إلى 5,5 مليار دينار في 2013.

وقد أحرز تقدم يعتد به في مجال أخذ المتطلبات البيئية وآثار تغير المناخ بعين الاعتبار في بعض الاستراتيجيات والسياسات القطاعية، بيد أن هذه الجهود تبقى مشتتة وضعيفة التكامل. كما تبقى التحديات قائمة في مجال تدبير المياه المستخدمة في القطاع الصناعي، واستخراج الطاقة من النفايات، وتطوير الطاقات المتجددة، وتشجيع السياحة الإيكولوجية، والتجديد في المجال الإيكولوجي، والتعليم والتدريب. وينبغي بدل المزيد من الجهود في مجال تكييف التشريع البيئي ومراقبة تنفيذه، وكذا في مجال استخدام الأدوات الاقتصادية (النظام الضريبي، تسعيرة الخدمات البيئية، والمحاسبة البيئية).

وتتوجه تونس اليوم نحو نموذج للتنمية يدمج الاقتصاد الأخضر. حيث تعتبر تونس أن الاقتصاد الأخضر ينبغي أن ينمو في إطار رؤية متكاملة ومتعددة الأبعاد تأخذ بالاعتبار الموارد الطبيعية المحدودة، والإمكانات المتوفرة لإنشاء فرص عمل مستدامة، وتحسين التنافسية وإضفاء قيمة مضافة على الصناعات، والتقليص من الفوارق الترابية ومن الفقر. إذ يتم حاليا إعداد استراتيجية وطنية للاقتصاد الأخضر بالإضافة إلى إصلاحات مهمة جارية.

وفي هذا السياق، يحتاج البلد إلى سياسة صناعية أكثر تجديدا وتنافسية تدمج مبادئ للتنمية المستدامة من شأنها أن تستجيب للتحديات الجديدة (من بطالة، وإقصاء، وعدم مساواة، وفقر، ونفاذ لرأس المال الطبيعي وارتفاع درجة حرارة المناخ)، وتشجع بروز شركات تتسم بروح المسؤولية الاجتماعية وتحترم البيئة. كما تقدم مدونة الاستثمارات والقانون الجديد حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في طور الإعداد، فرصة لتشجيع الاستثمار الأخضر والأنشطة التي تتمتع بمزايا مقارنة وقدرة أكبر على إنشاء فرص العمل.

كما ينبغي أن تستجيب كذلك الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر إلى حاجات تنمية القدرات، والتجديد، وإتاحة الوصول للتمويل والتكنولوجيا، قصد تشجيع المبادرة الخاصة، لاسيما المتعلقة منها بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. كما ينبغي أن تدمج هذه الاستراتيجية مقاربات تمكن من أخذ الخصوصيات والحاجيات المحلية بعين الاعتبار بشكل أكبر.

نحو صياغة استراتيجية مدمجة للاقتصاد الأخضر

طبقا لروح الدستور الجديد¹، صاغت تونس استراتيجية وطنية جديدة للتنمية المستدامة (-2014 2020). وتحدد هذه الأخيرة تسعة تحديات تكمن في صميم انشغالات الاقتصاد الأخضر، لاسيما منها اعتماد نموذج للاستهلاك والإنتاج يتسم بالاستدامة، والتدبير المستدام للموارد الطبيعية، والتنمية المتوازنة على الصعيد الترابي، وتعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ، وتشجيع النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة، وتحسين جودة الحياة، والإنصاف الاجتماعي والمعرفة.

ويجري إعداد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر² (2016 - 2036) على أساس رؤية متكاملة تعزز التناغم بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع اعتماد مقاربة قائمة على التشاور وتشرك مجموع الفاعلين. وتشمل هذه الاستراتيجية مشروع قانون خاص بالاقتصاد الأخضر.

تحتاج تونس لإعداد نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يكون أكثر إدماجاً وأكثر احتراماً للبيئة، يشجع إنشاء فرص الشغل، لاسيما لفائدة الشباب، وامتصاص الاختلال الكبير في التنمية بين الجهات، وتحقيق الأمن الغذائي والطاقوي، والتكيف مع تغير المناخ، وكلها عناصر تمثل تحديات كبيرة يواجهها البلد

وقد نظمت العديد من الأوراش للتفكير والتأمل حول الاقتصاد الأخضر خلال السنوات الأخيرة، أبرزت الأنشطة الملحة التي ينبغي إنجازها كتعزيز الإطار القانوني للاقتصاد الأخضر، وتقييم إمكانات خلق فرص العمل التي يتيحها الاقتصاد الأخضر، وإعداد خريطة وطنية للعمل في إطار الاقتصاد الأخضر، وتشجيع مواءمة التدريب مع الحاجات التأهيلية، بالإضافة إلى وضع آليات وبرامج لتحفيز المبادرة في إطار الاقتصاد الأخضر. كما تم إبراز أهمية التنمية الإقليمية، كمحور لسياسة إنشاء فرص العمل في هذا القطاع. وقد حددت تونس على المدى القريب هدف إدماج

التشغيل الأخضر في الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتشغيل (2014 - 2017)، المنتظر اعتمادها. وقد تم إعداد منصة في هذا الصدد للتشغيل الأخضر من طرف الوزارة المكلفة بالشغل.

وقد تم تحديد قطاعات وفروع خضراء استراتيجية، تشمل النجاعة الطاقية (في مجال البناء والنقل والصناعة - حيث تتسم كلفة الاستثمار الخاصة بها بالانخفاض في حين يتعاظم أثرها على الفاتورة الطاقية وعلى مستوى إنشاء فرص العمل)، والطاقات المتجددة، والتدبير المندمج

1 يغطي الدستور الجديد (27 يناير 2014) البيئة والتنمية المستدامة. حيث يقضي بإنشاء هيئة دستورية للتنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال المقبلة (المادة 129).

2 ستحدد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر الأهداف القطاعية والفروع الممكنة.

خطة الطاقة الشمسية التونسية (2014-2030)

- الاستثمارات : 4 مليار دينار
- 18000 منصب شغل مباشر وغير مباشر
- 30% من الطاقات المتجددة (الألواح الشمسية + طاقة الرياح + الطاقة الشمسية المركزة)
- تقليص ثاني أكسيد الكربون بمعدل 53 مليون طن

الزراعة البيولوجية :

- ثاني منتج بإفريقيا : 335.000 هكتار من المحاصيل البيولوجية المعتمدة (2009)
- رابع بلد منتج على المستوى العالمي لزيت الزيتون البيولوجي
- 1% من الصادرات الوطنية، أي ما يعادل ما قيمته 116 مليون دينار (2013)
- حوالي 2.500 فاعل اقتصادي في 2012

التأهيل البيئي :

- 133 شركة معتمدة على أساس إيزو 14001 (2009)
- 500 صناعة معتمدة على أساس إيزو 14001 (هدف 2014)

توزيع الشركات الخاصة البيئية (المصدر : دراسة حول الكفاءات الضرورية للتشغيل الأخضر في تونس، 2012) :

- 51% : خدمات مرتبطة بإزالة التلوث (تطهير المياه العادمة، تدبير النفايات)
- 35% : تدبير الموارد الطبيعية وحمايتها
- 14% : تهيئة المشاهد الطبيعية والمجالات الخضراء.

للنفايات، واقتصاد الماء وإعادة استعمال المياه المستخدمة، والزراعة البيولوجية، والسياحة الإيكولوجية على مستوى المجالات الترابية، والصناعة، والاقتصاد الرقمي، والبنى التحتية والبناء المستدام.

وفي إطار برنامجها الخاص بالتشغيل الأخضر، قدرت منظمة العمل الدولية عدد مناصب الشغل الأخضر بتونس بحوالي 102.000 منصب في 2010، حيث تتواجد هذه المناصب بشكل خاص في قطاعات الماء والنفايات والزراعة والخدمات. وتشير دراسة اقتصادية أنجزها معهد الألفية في 2012 إلى أنه من شأن استثمار بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأخضر على مدى 5 سنوات أي إنشاء حوالي 300.000 منصب مباشر في تونس في قطاعات البناء والزراعة والطاقة والماء، مما قد يمثل أكثر من 9% من مجموع فرص الشغل.

ومنذ 2009، تم إطلاق العديد من المبادرات³ التي تستفيد من دعم التعاون الدولي (الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التعاون الألماني، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع...)، بهدف تشجيع التدريب على المهن الخضراء وتعزيز القدرات في مجال التدبير البيئي للشركات.

3 يتوقع أن يمكن مشروع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الشركات، الذي يهدف لتعزيز مناصب الشغل الأخضر، بكلفة تقدر بـ16,5 مليون دولار، من إنشاء حوالي 2.500 منصب على ثلاث سنوات (2013/2015)؛ ويحمل المشروع اسم: "التشغيل الأخضر والمناطق المحمية في شمال غرب تونس" المنفذ من طرف الصندوق العالمي للحياة البرية والمديرية العامة للغابات. وقد انضمت تونس للإعلان الخاص بالنمو الأخضر المعتمد من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والذي يهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي ونمو اقتصادي يتسم بالاستدامة الإيكولوجية والاجتماعية.

تحدي الاقتصاد الأخضر في تونس : التدبير الأمثل للموارد الطبيعية المحدودة، والحد من بطالة الشباب ومن الفوارق الإقليمية.

يعرقل استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية (من ماء وتربة وطاقات إحفورية...) وكذا الضغط الذي تمارسه الأنشطة المنتجة على الموارد والنظم الإيكولوجية والبيئة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وإزاء التحدي الذي يطرحه تغير المناخ، تبرز العديد من الدراسات الوطنية والإقليمية المخاطر المترتبة على التراجع المهم للموارد المائية (28%- بالنسبة لموارد المياه الجوفية و5%- بالنسبة للمياه السطحية)، وتدهور جودة الماء (ارتفاع درجة الملوحة، لاسيما في المناطق الساحلية وفي جنوب تونس) وانخفاض عدد رؤوس

تحتاج تونس لإعداد نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يكون أكثر إدماجا وأكثر احتراما للبيئة، يشجع إنشاء فرص الشغل، لاسيما لفائدة الشباب، وامتصاص الاختلال الكبير في التنمية بين الجهات، وتحقيق الأمن الغذائي والطاقي، والتكيف مع تغير المناخ، وكلها عناصر تمثل تحديات كبيرة يواجهها البلد

الماشية، والمساحات المخصصة لمحاصيل الحبوب وإنتاج الزيوت بحلول 2030. كما تعتبر تونس من بين البلدان الأكثر عرضة لارتفاع مستوى البحر، والذي قدرت كلفة الخسائر الاقتصادية والبيئية المترتبة عليه بمعدل 0,63% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا (وزارة البيئة والتنمية المستدامة، 2008).

يتسم اقتصاد تونس بالتنوع النسبي، لكنه يرتهن إلى حد كبير بالموارد الطبيعية. وقد احتلت تونس المرتبة الخامسة عالميا من بين الدول المنتجة للفوسفات⁴ بفضل إنتاج قدر ب 8 مليون طن في 2010. كما يساهم القطاع الفلاحي ب 9% في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ويوفر 14 إلى 16% من مناصب العمل (دون أخذ قطاع الصيد البحري بالحسبان). ويعتمد قطاع الفلاحة أساسا على إنتاج الأشجار المثمرة (الزيتون والتمور والحوامض)، بالإضافة إلى الخضروات والحبوب. وتعتبر تونس المنتج الرابع على المستوى العالمي لزيت الزيتون الذي يمثل 44% من الصادرات الفلاحية للبلاد. وتستهلك الزراعة ما يقرب من 80% من موارد الماء المستعملة وتساهم إلى حد بعيد في تلويث التربة والمياه (من خلال الزراعة المكثفة). أما الصيد البحري (الذي يساهم بمعدل 13% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر 100.000 منصب شغل) فيعتبر المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد زيت الزيتون، لكنه يعاني من الاستغلال المفرط للموارد. ولا يزال إنتاج تربية الأسماك ضعيف النمو؛ ويتقدم ببطء منذ 1999، إذ انتقل من 1,17% إلى 2,56% من مجموع إنتاج الأسماك في 2005. وقد تم إعداد استراتيجية لتنمية تربية الأسماك بهدف الوصول إلى 10% من مجموع إنتاج الأسماك بحلول 2016. وتعتبر الصناعات الغذائية (من مصبرات الأسماك والفواكه والخضر، وصناعة الزيوت) القطاع الصناعي الثاني على مستوى الإنتاج والقيمة المضافة، إذ يساهم بقرابة 3% من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر 75.000 منصب عمل (من خلال حوالي 5.000 شركة). وهناك خطة جديدة قيد الإعداد لتشجيع الصناعات الغذائية بحلول 2016، تهدف إلى رفع حجم الاستثمارات في هذا القطاع من 385 مليون دينار تونسي في 2012 إلى 585 مليون في 2016، وتوفير 100,000 منصب شغل.

4 تراجع إنتاج الفوسفات إلى 2,5 مليون طن في 2011.

وتلعب السياحة دورا أساسيا في الاقتصاد التونسي إذ قدم هذا القطاع، الذي مثلت مداخيله 7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2008، 95.212 منصب شغل مباشر و 285.635 منصب شغل غير مباشر في تلك السنة. بيد أن تمركز النشاط السياحي في الساحل (85% من القدرة الفندقية) يطرح مشاكل متصلة بتدبير المياه والصرف الصحي، ويزيد من تدهور البيئة والمجالات الطبيعية. ولا تزال السياحة الإيكولوجية⁵ في مهدها وترتبط بشكل خاص بمبادرات خاصة وبحجم صغير.

وتترتب على الأنشطة الصناعية آثار كبيرة كتلوث التربة والمياه (المياه العادمة والنفايات⁶). وتتواجد الشركات الأكثر تلويثا في القطاع المنجمي، وتحويل الفوسفات، وإنتاج الطاقة والصناعات الغذائية. وتشير دراسات وطنية إلى أن قليلا من

هذه القطاعات تحول النفايات، مما يطرح مشكلة حقيقية بالنظر على سبيل المثال إلى إغلاق المركز الوحيد لمعالجة النفايات الصناعية والخاصة⁷. وتقدر النفايات الصناعية ب 140.000 م³ في اليوم (تصدر عن 5.000 وحدة صناعية مسجلة) لا يعالج إلا ثلثها؛ كما أن حوالي 1.700 وحدة صناعية غير مرتبطة بشبكة الديوان الوطني للتطهير. ويستهلك قطاع الصناعة حوالي 35% من إجمالي استهلاك الطاقة. ولا تأخذ الاستراتيجية الصناعية في أفق 2016 قضايا البيئة بعين الاعتبار.

لم يمكن نموذج التنمية الذي طبق في تونس حتى الآن من رفع عدد من التحديات الأساسية. إذ انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 3% خلال الفترة (2007 - 2010) إلى 2,3% في 2013⁸ وإلى 2,8% في 2014، على إثر تباطؤ النشاط الصناعي. وبالرغم من أن تونس قد تمكنت من تقليل

مستوى الفقر النسبي (15,5% في 2010)، لا يزال الفقر المدقع مهما (4,6% في 2010)، لاسيما في المناطق القروية. كما أن عدم المساواة الاجتماعية والفوارق الإقليمية لا تزال كبيرة.

المؤشرات (المصادر : المديرية العامة للطاقة ووزارة المالية)

استهلاك الطاقة الأولية (مليون طن معادل نفط)

- 4,4 مليون طن معادل نفط (1990)
- 8,5 مليون طن معادل نفط (2012)

الكثافة الطاقية الأولية (طن معادل نفط/1000 دينار تونسي)

- 0,41 (1990)
- 0,352 (2005)
- 0,313 (2012)
- 0,275 (هدف 2016)

الدعم الموجه للطاقة (ملايير الدينارات)

- 0,55 في 2010
- 2,1 في 2012
- 3,7 في 2013 (قانون المالية التكميلي)
- 2,5 في 2014 (قانون المالية 2014)

5 تم إنتاج دراسة استراتيجية حول تشجيع السياحة الإيكولوجية في 2009.

6 يقارب إجمالي حجم النفايات الخطرة الصادرة عن الصناعة 135.524 طن في السنة (2008).

7 في 2011، تم إغلاق المركز الذي أنشئ في 2009 بسبب أعطاب فنية في التصميم مع ما يرافق ذلك من مخاطر لتلوث المياه الجوفية.

8 المصدر : المعهد الوطني للإحصاء.

وتتمركز في منطقة الساحل 84% من الشركات، و95% من القدرات الفندقية، و75% من مناصب الشغل غير الفلاحية، كما تستفيد من 65% من الاستثمارات العمومية. ويعيش حوالي 70% من مجموع السكان حالياً في المدن. كما أن سياسات التعليم والتدريب لا تتواءم بشكل تام مع انتظارات السوق. ولا زالت مساهمة القطاع الخاص دون قدرات هذا الأخير، لاسيما في مجال فرص إنشاء مناصب الشغل. كما أن معدل البطالة لا يزال مرتفعاً (15,9% في 2013). وتقدر بطالة النساء بـ 22,5% في 2013 في حين وصل معدل بطالة الشباب من حاملي الشهادات إلى 23% (2010)⁹. كما ينبغي إصلاح نظام التعويضات حتى يستهدف الفئات الأكثر عوزاً.

الأداءات البيئية : إنجازات ينبغي تعزيزها في إطار الاستراتيجية الوطنية الجديدة للاقتصاد الأخضر

اعتماد سياسات استباقية تستند إلى آليات تحفيزية في قطاعات التحكم في الطاقة، وتدبير النفايات، والزراعة البيولوجية، والتأهيل البيئي أفادت بشكل خاص الشركات الكبرى

لقد سجل تقدم مهم في مجال أخذ القيود البيئية بعين الاعتبار وأثار تغير المناخ في بعض الاستراتيجيات والسياسات القطاعية¹⁰. وقد اعتمدت سياسات استباقية تستند إلى آليات تحفيزية (كالصناديق الخاصة¹¹، والقروض، والدعم) في قطاعات التحكم في الطاقة، وتدبير النفايات، والزراعة البيولوجية، والتأهيل البيئي. بيد أن هذه الإجراءات أفادت بشكل خاص الشركات الكبرى على حساب الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تمثل أكثر من 90% من النسيج الاقتصادي للبلد والقطاع غير الرسمي الذي بقي على الهامش.

ولا تزال الغازات التي تتسبب في الدفينة ضعيفة نسبياً حسب البيانات الصادرة عن الجرد¹² المنجزة في 1994 وسنة 2000. ويتوفر البلد على إمكانات مهمة للتخفيف من هذه الغازات، بمعدل 151 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون المترجمة على امتداد الفترة 2008 - 2010 والموزعة بشكل خاص ما بين الطاقة (73%)، والزراعة (14%)، والنفايات (13%).

كما وضعت استراتيجية وطنية خاصة بتغير المناخ (2012) وكذا استراتيجيات للتكيف المستدام خاصة بقطاعات الزراعة والنظم الإيكولوجية والصحة والساحل والسياحة. وتهدف الاستراتيجية الوطنية الجديدة لتنمية الغابات وتدبيرها بشكل مستدام (2015 - 2024) إلى زيادة معدل الغطاء الغابوي من 8,2% حالياً إلى 10% من مجموع التراب الوطني في 2024.

9 المصدر : إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2015 - 2019.

10 يمكننا أن نشير إلى : الاستراتيجية الوطنية للماء، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الغابات وتدبيرها المستدام، والاستراتيجية الوطنية للزراعة، والخطة الرباعية للتحكم في الطاقة، والاستراتيجية الوطنية لتشجيع السياحة الإيكولوجية.

11 هناك العديد من الصناديق البيئية : صندوق إزالة التلوث الذي سيتم تعزيزه ابتداء من 2014 بفضل مساهمات المشاركين في الأنظمة العمومية لتدبير النفايات (إيكو-زيت وإيكو-مصافي) ؛ وصندوق حماية البيئة والحفاظ على جمليتها ؛ وصندوق حماية المناطق السياحية ؛ والصندوق الوطني للتحكم في الطاقة الذي سيتحول إلى صندوق الانتقال الطاقوي.

12 المصدر : مداخلات وطنية تم إعدادها على أساس الاتفاقية المعنية بتغير المناخ.

ولا تزال هناك تحديات قائمة في المجالات المتصلة بتدبير المياه المستخدمة في الصناعة¹³، والتمثين الطاقوي للغاز البيولوجي، وتسميد النفايات، وتطوير الطاقات المتجددة، وتشجيع السياحة الإيكولوجية، واستخدام الأدوات الاقتصادية (كالنظام الضرائبي، وتسعيرة الخدمات البيئية، والمحاسبة البيئية)، والتجديد الإيكولوجي، والتربية والتدريب.

إصلاحات مهمة في طور التنفيذ

- مشروع مدونة البيئة
- اعتماد إطار تنظيمي جديد يهدف لتحرير إنتاج وبيع واستغلال الكهرباء المولدة من الطاقات المتجددة.
- صندوق للانتقال الطاقوي (إصلاح الصندوق الوطني للطاقة) برأس مال أولي يصل إلى 100 مليار دينار (قانون المالية 2014).
- صندوق الاستثمار لتمثين النفايات.
- الإلغاء التدريجي (على مدى 3 إلى 6 سنوات) للدعم الموجه لاستهلاك الطاقة في بعض القطاعات كقطاع الإسمنت.
- الاستراتيجية الوطنية للسياحة الإيكولوجية (2015-2024).
- مشروع لمدونة جديدة للاستثمارات وقانون خاص بالشركات بين القطاعين العام والخاص.
- برنامج لتحديث نظم المعلومات ذو صلة بالتنمية المستدامة.

وينبغي بدل المزيد من الجهود في مجال تكييف التنظيمات وكذا مراقبة تطبيق التشريع البيئي، ولاسيما مبدأ «جعل الملوث يدفع» الذي اعتمد في سنة 2010، وإنجاز دراسات حول الآثار البيئية بشكل منظم، وتعميم التقييمات البيئية الاستراتيجية¹⁴، والقيام بالتتبع والتقييم (توفر البيانات وموثوقيتها، وإعداد تقارير منتظمة¹⁵) وإشراك الفاعلين من القطاع الخاص، والجماعات المحلية والمجتمع المدني. واعتمدت خطة عمل وطنية للمشتريات العمومية التي تستند للاستدامة في 2012 وكذا تنظيم جديد يخص الصفقات العمومية (يونيو 2014) اعتمد مبدأ التنمية المستدامة، غير أن النصوص التطبيقية لا تتوفر حتى الآن.

ويدعم برنامج التأهيل البيئي، الذي ينسقه المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة، الشركات في أدائها البيئي. ومنذ 2004، أصبح التشخيص البيئي للشركات أمرا ضروريا. وقد تعزز هذه المبادرة من خلال إنشاء علامة إيكولوجية تونسية (2009) وتنفيذ خطة العمل (2009 - 2014) لتعزيز تنافسية الشركات، وتشجيع الممارسات الجيدة البيئية، وترشيد استخدام

الطاقة والموارد الطبيعية، وكذا تقليص النفايات والنفايات التي تنقلها المياه. وقد أطلق مؤخرا برنامج لتعميم استخدام الغاز الطبيعي من طرف الشركات. كما يعد المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة برنامجا لتعزيز قدرات الدول الناطقة بالفرنسية في مجال الاقتصاد الأخضر بالتعاون مع

13 الإلقاء بـ 20 مليون م³ سنويا من المياه الصناعية المستخدمة، لا تستجيب 15 مليون م³ منها للمعايير (70% من الشركات شديدة التلويث).

14 دراسة جدوى حول مؤسسة مسلسل التقييم البيئي الاستراتيجي، 2010.

15 يعود آخر تقرير لوزارة البيئة والتنمية المستدامة حول وضع البيئة لعام 2010 (الصيغة العربية) وأغلب المؤشرات غير متاحة إلا لعامي 2009/2010. وهناك تقرير جديد حول مؤشرات التنمية المستدامة يدمج المؤشرات الحديثة التي أعدتها كتابة الدولة للتنمية المستدامة، يحضره المرصد التونسي للبيئة والتنمية.

معهد الفرنكوفونيا للتنمية المستدامة، وجامعة سينكور الإسكندرية ومرصد الساحل والصحراء. وقد أعدت حديثاً كونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، بالتعاون مع المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة، علامة الشركات المسؤولة اجتماعياً.

وتقدر كلفة تدهور البيئة بـ 2,1% من الناتج المحلي الإجمالي¹⁶ لكن هذا التقدير دون مستوى الضرر البيئي الحقيقي (الموجز القطري للبيئة، 2012). ويقدر إجمالي كلفة تدهور المياه بمعدل 0,6% من الناتج المحلي الإجمالي (المرصد التونسي للبيئة والتنمية، 2004). وبالنظر لحجم التحديات، لا يزال مستوى الاستثمارات العمومية المخصص للبيئة محدوداً، حيث لا تتجاوز ميزانية وزارة البيئة 1% من إجمالي الميزانية (قانون المالية لعام 2014). كما تخصص الخطة الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2010-2014) 1,25% من الناتج المحلي الإجمالي فقط للبيئة.

تقدم محرز في مجال التجهيز بالماء الصالح للشرب والتطهير

- معدل تجهيز السكان بالماء الصالح للشرب (2010) : 98,2% على المستوى الوطني، منها 100% في المناطق الحضرية و 94% في المناطق القروية.
- المعدل الوطني للربط بالشبكة العمومية للتطهير : 88,7% في 160 بلدية يغطيها الديوان الوطني للتطهير (وزارة البيئة والتنمية المستدامة، 2009). يهدف الديوان الوطني للتطهير لتحقيق هدف يتمثل في معدل 92% (2016) و 95% (2021) ؛
- تتم معالجة أكثر من 90% من المياه العادمة التي يقوم بجمعها الديوان الوطني للتطهير (أي ما يعادل استهلاك 85% من سكان المدن) ؛
- يعاد استخدام 30% من المياه العادمة المعالجة (56 مليون م³ في السنة) في مجالي الإيكولوجيا والفلاحة. وقد حدد هدف 50% (2014) من خلال برنامج نقل المياه العادمة المعالجة نحو المناطق الداخلية.

المصدر : www.onas.nat.tn

16 المرجعية الأساسية المستخدمة على إثر دراسة البنك الدولي (1999) لتحديد كلفة تدهور البيئة بتونس.

تموقع تونس إزاء المؤشرات الدولية :

- مؤشر الأداء البيئي :
- المرتبة 74 من مجموع 163 بلدا في 2010 (المرتبة الخامسة في إفريقيا)
- المرتبة 99 من مجموع 132 بلدا في 2012
- المرتبة 52 من مجموع 178 بلدا في 2014 قبل المغرب (المرتبة 81) والجزائر (المرتبة 92).
- يضع مؤشر أداء الهندسة المعمارية الطاقية على المستوى العالمي، والذي نشر في 2014، تونس في المرتبة 60 من مجموع 124 بلدا، وفي المرتبة 3 بين دول إفريقيا. تليها الجزائر (المرتبة 4)، والمغرب (المرتبة 5)، ومصر (المرتبة 7) وليبيا (المرتبة 10).
- يضع مؤشر حكمة الموارد الطبيعية تونس في المرتبة 28 من مجموع 59 بلدا (بنتيجة 50/100) ويبرز التقدم الذي أحرز على مستوى الإطار المؤسسي والقانوني، لكنه يبرز كذلك أوجه القصور في مجال تدبير عقود تقاسم الإنتاج وتأثير المشاريع على البيئة. وعلى مستوى إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تحتل تونس المرتبة الثانية بعد المغرب (المرتبة 25 بنتيجة 53/100).
- المرتبة 9 عالميا بين الدول المهتدة بشح المياه بمعدل 433 م³ للفرد في السنة.
- في 2014، منحت علامة المفتاح الأخضر إلى 8 فنادق.

أمثلة للفروع ذات الأولوية

1 - يعتبر سد العجز الطاقى الذي يثقل كاهل المالية العمومية واحدا من الأهداف ذات الأولوية التي تستدعي تشجيع النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة

تعيش تونس منذ 2001 عجزا طاقيا هيكليا يعود إلى تزايد الطلب على الطاقة (4% في المتوسط سنويا) وإلى تراجع الموارد من المحروقات. في 2006، لم يعد القطاع الطاقى يمثل أكثر من 6,4% من الناتج المحلي الإجمالى مقابل 13% خلال الثمانينات (STEG، 2010). ووصل عجز ميزان الطاقة إلى حوالى 2,4 مليون طن معادل نفط أواخر 2013.

ويهيمن الغاز الطبيعي (53%) والنفط (43%) على المزج الطاقى. وفي 2012، وصل متوسط إنتاج النفط إلى 67.000 برميل يوميا وكانت تونس تستورد 60% من حاجتها من المنتجات النفطية. أما إنتاج الغاز الطبيعي، فلا يغطي إلا 53% من الحاجات (2,8 مليون طن معادل نفط في 2012)، ويستورد الباقي من الجزائر.

مثلت الفاتورة الطاقية 14% من الناتج المحلي الإجمالى في 2012، ووصل الدعم العمومى لهذا القطاع إلى حوالى 10% من ميزانية الدولة في 2013. ومن المتوقع أن يتم تقليص هذا الدعم بشكل ملموس في 2014، في إطار الإصلاح الجارى (القانون المالى 2014).

وبفضل سياستها للتحكم في الطاقة، تمكنت تونس من تخفيض كثافة الطاقة الأولية بـ 25% خلال الفترة 1990-2012. ولا تساهم الطاقة المتجددة (طاقة الرياح وطاقة المياه) إلا بحوالي 4% في المزج الكهربائي الذي يهيمن عليه الغاز الطبيعي (96%). وتركز خطة الطاقة الشمسية التونسية على تعزيز النجاعة الطاقية وتطوير الطاقات المتجددة. وسيتطلب تنفيذ هذه الخطة تكيف الإطار التشريعي واعتماد آليات جديدة للتمويل لتشجيع الاستثمار من القطاع الخاص ومشاركة القطاع الصناعي.

2 - الزراعة البيولوجية، فرع أصبح ذو طابع استراتيجي

تصنف تونس في المرتبة الثانية في إفريقيا بالنسبة للمنتجات الزراعية البيولوجية بعد أوغاندا، وفي المرتبة 24 على المستوى العالمي حيث تتوفر على 335.000 هكتار من المحاصيل المعتمدة في هذا الخصوص سنة 2009. وتأتي تونس في المرتبة الثالثة من بين البلدان المنتجة لزيت الزيتون البيولوجي (115.000 هكتار من بساتين الزيتون البيولوجي المعتمد في 2012) بعد إسبانيا وإيطاليا. ويمثل زيت الزيتون والتمور والفواكه والخضروات البيولوجية الصادرات الرئيسية لهذا القطاع، وتتوجه بشكل خاص للسوق الأوروبية. في 2013، مثلت المنتجات الزراعية البيولوجية 1% من الصادرات الوطنية بقيمة وصلت إلى 116 مليون دينار (مقابل 89 مليون في 2011). وعلى المستوى العالمي، يتراوح معدل الصادرات من المنتجات البيولوجية ما بين 1 و2%. وقد مكن هذا النمو القوي للقطاع من تنفيذ استراتيجيات وطنية (أفق 2016)، تستند إلى قانون حول الفلاحة البيولوجية اعتمد في 1999. وفي هذا الإطار، أنجزت استثمارات مهمة لتحسين نظم الري كما اتخذت إجراءات محفزة لفائدة المنتجين (مزايا ضريبية، ودعم، وعلاوة تدفع على تكاليف الاعتماد). كما تم التركيز كذلك على تنظيم هذا الفرع، وتعزيز البحث والتدريب وتأطير تجمعات المنتجين، وكذا التوعية وتشجيع المنتجات البيولوجية. ويتمثل الهدف في الوصول إلى 500.000 هكتار في 2016، ومضاعفة الصادرات من المنتجات الفلاحية البيولوجية وزيادة حصتها من الاستهلاك الوطني.

ومن المتوقع أن يساهم ذلك في إنشاء مناصب شغل في العالم القروي، ولاسيما لفائدة الشباب والنساء، وكذا الحفاظ على البيئة والصحة. وقد تم إنشاء العلامة التونسية «تونس بيو» في يونيو 2010 (والتي تقابل العلامة الفرنسية أب)، للتعرف على المنتج البيولوجي في السوق المحلية. وهناك العديد من الهيئات الأجنبية المعتمدة في تونس والتي تقوم بمراقبة واعتماد منتجات الزراعة البيولوجية، ويتعلق الأمر بشكل خاص بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، وذلك منذ 2011.

تمثل الفلاحة البيولوجية في تونس :

- 6,6% من المساحة الزراعية النافعة
 - مساحة المحاصيل البيولوجية
 - 87.000 هكتار (2004) و 580 فاعل منهم 12 مصدرا
 - 285.000 هكتار (2008) وحوالي 1800 فاعل
 - 245.000 هكتار (حسب تقديرات 2011)
 - 330.000 هكتار (حسب تقديرات 2013)
 - حوالي 2500 فاعل يتدخل في القطاع (2012)
 - 167 شركة/مزرعة، 35% منها تنتج الزيتون وزيت الزيتون
 - 27% من المزارع البيولوجية تخصص منتوجاتها المعتمدة للتصدير
- إمكانية الاستفادة من نظام المعادلة للاتحاد الأوروبي
(المصدر: الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية، أبريل 2013)

3 - تدبير النفايات : فرصة لإتشاء الشركات وفرص الشغل

لا يفتأ إصدار النفايات يتزايد حجما وتعقيدا مع ما لذلك من آثار بيئية وصحية وخيمة¹⁷. وتقدر النفايات العضوية بحوالي 7 إلى 8 مليون طن (2009) منها 2,3 مليون طن قابلة لإعادة التدوير وتتكون من نفايات تربية الماشية، والصناعات الغذائية، ونفايات البلديات، ونفايات محطات تصفية المياه. وقد تم تعزيز الإطار المؤسسي بإنشاء الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في تونس في 2005، ومركز معالجة النفايات الصناعية والخطرة في 2009 بقدرة معالجة تصل إلى 90.000 طن سنويا¹⁸. وبعد الثورة، نلاحظ تكاثر مصبات النفايات غير المراقبة وتدهور كبير للظروف السائدة في مصبات النفايات تحت المراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، يطرح تدبير نفايات قطاع البناء والأشغال العمومية مشكلة كبيرة بالنظر إلى زيادة البنائيات العشوائية وغير القانونية. ويمول تدبير النفايات بشكل أساسي من طرف الدولة (80%)، ولا يستثمر القطاع الخاص إلا في جمع ونقل النفايات ولا يستثمر إلا القليل في تجميعها أو إعادة تدويرها. وتشجع الاستراتيجية الوطنية الحالية للتدبير المندمج والمستدام للنفايات الاستثمارات الخاصة بهدف الوصول إلى معدل مشاركة من القطاع الخاص بنسبة 50% بحلول 2016.

ولتحقيق هذا الغرض، تم وضع أدوات اقتصادية وضرائبية محفزة، نذكر منها :

- صندوق إزالة التلوث¹⁹ الذي أنشئ في 1992 والذي تديره الوكالة الوطنية لحماية البيئة ؛

17 تحتوي النفايات المنزلية على معدلات عالية من المواد الكيميائية (68%) والرطوبة (من 65% إلى 70%).

18 تم غلق هذا المصب للنفايات غداة الثورة، بعد احتجاج السكان.

19 يمنح دعم صندوق إزالة التلوث بقرار من وزارة البيئة، ويقدم في شكل دعم أقصاه 20% من مبلغ استثمار إزالة التلوث، مع تخفيض معدل الفائدة ب 3 نقط. وقد اعتمد صندوق إزالة التلوث 227 مشروعا صناعيا، بمبلغ يصل إلى 9,8 مليون دينار (1999).

- القروض البنكية بشروط ميسرة (صندوق حماية البيئة في المجال الصناعي) التي يمكنها أن تغطي %50 من استثمار إزالة التلوث، والتي يمكن تسديدها على مدى عشر سنوات، بفترة إعفاء تصل إلى 3 سنوات ؛
- صندوق التنمية والتنافسية الصناعية ؛
- صندوق الاستثمار وتأمين النفايات الذي يتوقع أن يشرع في العمل في 2014.

مشاركة القطاع الخاص

- دراسات استراتيجية وفنية أنجزتها مكاتب دراسات ومستشارون.
- جمع ونقل النفايات المنزلية في إطار عقود مع الجماعات المحلية.
- جمع ومعالجة النفايات الصناعية الخاصة : يقوم بها القطاع الخاص بشكل كامل ويمولها القطاع الصناعي، شريطة الحصول على إذن من الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (150 شركة في 2009).
- استغلال مصبات النفايات تحت المراقبة : يتكلف بذلك القطاع الخاص بشكل كامل في إطار عقود استغلال على مدى 5 سنوات.
- إنشاء فروع : إدماج كامل للقطاع الخاص شريطة الحصول على إذن من الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

تولي الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات عناية خاصة بتطوير فروع إعادة التدوير وتأمين النفايات ومعالجتها. وقد أعدت العديد من البرامج (البطاريات الإلكترونية، الزيوت المستعملة، مواد التغليف، المصافي المستخدمة، إطارات السيارات المستخدمة، النفايات الخضراء والعضوية، النفايات الإلكترونية، إلخ). وتمثل هذه الفروع مخزونا مهما لا يثمن حتى الآن بالقدر الكافي، كما تتيح فرصا مهمة للاستثمار للقطاع العام وللقطاع الخاص في الوقت ذاته. كما أن الاستثمارات في هذا المجال تأخذ أشكال مختلفة، من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو في إطار تفويض الخدمة العمومية، إلى آليات أكثر تجديدا تستند إلى قروض الكربون في إطار آلية التنمية النظيفة²⁰. وهناك دراسة جارية لإدماج القطاع غير الرسمي.

20 أبرمت الحكومة عقدين مع البنك الدولي لبيع %50 من شهادات تقليص الانبعاثات التي إدارتها خلال الفترة 2007-2016 في 10 مصب متحكم فيه طور الاستغلال، بمداخيل تقدر ب35 مليون يورو.

شركات نشطة في قطاع النفايات

كلفت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات الشركة التونسية لمواد التزيت بالقيام بعمليات جمع وتخزين زيوت التشحيم المستعملة ونقلها في إطار برنامج عام سمي بـ«إيكو-زيت». وهي حاليا الشركة الوحيدة المرخص لها في هذا المجال ولديها تجربة تزيد على 25 سنة. وتستخدم الشركة 11 متعاملون وسيطيون موزعون على كل التراب الوطني. وتقوم الشركة حاليا بجمع حوالي 60% من الكميات المتراكمة، أي ما يناهز 15.000 طن سنويا.

وتتوفر شركة «سوتيبيل» التونسية على وحدة لإعادة تدوير البطاريات المستخدمة. وتستفيد هذه الشركة من دعم الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لوضع شبكة لجمع هذه النفايات (في الوسط المدرسي وفي الأسواق التجارية الكبرى) قصد إعادة تدويرها. أما شركة «سيكور»، وهي فرع لشركة «سيتا» التابعة لمجموعة «سوييز» وشركة «سيت» التونسية، فتتوفر على وحدة واحدة تقوم بمعالجة السوائل الخطيرة²¹ في خمس مراكز لدفن النفايات المنزلية، وطريقة الدفن هذه تعمل بتقنية التناضح العكسي.

اسلوب منح علامة «إيكو-لف» في تونس

أنشئت علامة «إيكو-لف» في 1997 وتخص جمع وتثمين النفايات القابلة لإعادة التدوير. ويشجع هذا النظام، الذي تديره الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، جامعي النفايات الفرديين على تجميع مواد التغليف المستخدمة المكونة من البلاستيك والمعدن مقابل أجر نقدي يحدد حسب كمية النفايات المجمعة وفئة مواد التغليف. وينبغي نقل المواد المجمعة نحو مراكز للجمع تسمى «نقط إيكو-لف». وتظهر حصيلة نهاية سنة 2009 الأداءات التالية :

- أنشئت 310 نقطة إيكو-لف منها 79% يديرها خواص ؛
- أنشأ حاملو شهادات جامعية 231 شركة، بدعم من الدولة في إطار برنامج للحد من بطالة حاملي الشهادات ؛
- اعتمدت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات 109 شركة لإعادة التدوير ؛
- تم جمع 15.700 طن من المواد البلاستيكية (2009) منذ انطلاق العمل بهذا النظام.

21 فتح مصبات للنفايات تحت المراقبة يتسبب في حجم مهم من السوائل المستنضة والتي تمثل نفايات خطيرة.

الحاجة إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالتجديد الإيكولوجي

يعتبر التجديد الإيكولوجي عنصرا أساسيا لتنمية الاقتصاد الأخضر. وتمول الدولة بشكل كامل النظام الوطني للتجديد. بيد أن النفقات المخصصة للبحث والتنمية تبقى محدودة جدا ؛ وقد تكون قد قاربت 1,1% في 2009 (المصدر : البنك الدولي) مقابل 2,3% في فرنسا و3,4% في اليابان (2010). وحسب المؤشر العالمي للتجديد لعام 2013، تحتل تونس المرتبة 70 من مجموع 142 بلدا (حيث حصلت على 35,8 نقطة/100 مقابل 36,5 نقطة في 2012). ويتسم النظام الوطني للبحث في تونس بالتنوع لكنه يعاني من نقص في التنسيق وتأمين نتائج البحوث. ويشمل نظام البحث الجامعة (المختبرات ووحدات البحث)، والمراكز والمعاهد العمومية للبحث التي تعمل على مواضيع تتصل بالاقتصاد الأخضر كالتكنولوجيات البيولوجية، وتكنولوجيات الصناعة الغذائية، وتكنولوجيات الطاقة، والمياه، وتلك المتصلة بالبحر والبيئة. كما أن هناك معاهد متخصصة كمعهد المناطق القاحلة في مدينين، والمركز الوطني للاستشعار عن بعد ومركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة. كما توزع الأقطاب التكنولوجية على مجموع التراب الوطني وتتمثل مهمتها في تنمية كفاءات عالية المستوى تمكن من تدبير المشاريع المجددة، وتشجيع البحث العلمي والتجديد التكنولوجي في المجالات المتصلة بالأولويات الوطنية وبحاجات العالم الاقتصادي. كما أن هناك هياكل لدعم التجديد كوكالة تشجيع الصناعة والتجديد، والوكالة الوطنية لتشجيع البحث العلمي والمعهد الوطني لتوحيد المعايير والملكية الصناعية.

ويعتبر تطوير البحث الخاص أساسيا لتحسين تنافسية الشركات، لكن هذه الأخيرة لا تعتبر التجديد كركن مهم في استراتيجيتها. وتعتبر الآليات العمومية لتمويل التجديد ودعم إنشاء الشركات المجددة متنوعة لكنها غير كافية وتبقى تابعة إلى حد بعيد للتعاون الدولي. وتدعم هذه الآليات مختبرات البحث والشركات في إطار برنامج البحث والتنمية والتأهيل. وفي 2014، أطلق برنامج دعم نظام البحث والتجديد، الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، وبإدارة من الوكالة الوطنية لتشجيع البحث العلمي، برنامجا للتكوين من شأنه أن يشجع التعاون ونقل التكنولوجيا بين مؤسسات البحث والشركات.

الاستنتاجات الرئيسية

في الوقت الراهن، تعتبر تونس أن الاقتصاد الأخضر ينبغي أن ينمو في إطار رؤية متكاملة ومتعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية المحدودة، والإمكانات المتصلة بإنشاء مناصب شغل مستدامة، وتحسين تنافسية الصناعات، وتقليص التفاوتات بين المناطق الترابية. ومن المتوقع أن يساهم إنشاء مكتب لدعم الاقتصاد الأخضر داخل وزارة التجهيز والبيئة في 2013 في تسريع مسلسل الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

كما تم تنفيذ مبادرات لتشجيع تنمية الفروع الخضراء، مكنت من إنشاء مناصب شغل (في الفلاحة البيولوجية، والنجاعة الطاقية، والتطهير، ومعالجة النفايات). لكن لم يتم حتى اليوم، إنجاز أي تقييم شامل لمناصب الشغل هذه، لذا يكون من المفيد إنشاء مرصد وخريطة وطنية لمناصب الشغل في الاقتصاد الأخضر.

وتظهر التجارب الناجحة بأن الأدوات التنظيمية (من قوانين ومعايير بيئية وضرائب)، وكذا الإجراءات التحفيزية (من دعم وقروض وإعفاءات ضريبية) وبرامج التوعية ضرورية لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والاستثمار في التكنولوجيات النظيفة. غير أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص باستخدام وتقييم آليات التمويل كصندوق إزالة التلوث. كما ينبغي توجيه التدابير التحفيزية نحو الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والقطاع غير المنظم.

وينبغي تثمين الدروس المستخلصة من التجارب الجارية وتعزيزها في إطار الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر التي في طور الإعداد. على سبيل المثال، تتيح إعادة التدوير وتثمين النفايات الصلبة سوقا مهما لم يتم استغلالها حتى الآن إلى حد بعيد (على سبيل المثال، تقدر الإمكانيات التي يتيحها فرع النفايات الكهربائية والإلكترونية بما يزيد عن 75.000 طن سنويا). وفي مجالات أخرى كمعالجة المياه العادمة والطاقات المتجددة، ينبغي مواصلة الجهود لتطوير هذين الفرعين في إطار يشجع مشاركة القطاع الخاص، لاسيما من خلال تسهيل الوصول للتمويل والتكنولوجيا.

وبالرغم من الجهود المبذولة للتأهيل البيئي للشركات، فإن أغلبها لا يزال غير واع لضرورة إدماج القيم البيئية والاجتماعية ومزاياها في نموذج الأعمال. ويحتاج البلد إلى سياسة صناعية أكثر تجديدا وأكثر تنافسية تدمج مبادئ التنمية المستدامة وتساهم في تحسين:

- قدرات التصميم الإيكولوجي للمناطق الصناعية
- تثمين الأنشطة الرائدة لمركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة ولنتائج البحث العلمي
- تحقيق التناغم والشراكات بين الصناعة والجامعات وهيآت البحث
- تنمية الفروع التالية: الطاقات المتجددة، النجاعة الطاقية، اقتصاد الماء، إعادة تدوير وتثمين النفايات، المياه العادمة، إلخ...
- تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- القدرات على مرافقة الشركات الصناعية في مجال التدبير المستدام للبيئة ومسؤوليتها المجتمعية.

ويبقى إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مختلف القطاعات غير كاف (على سبيل المثال، في الاستراتيجية الصناعية والاستراتيجية السياحية) حيث يتطلب تنسيقاً أفضل بين المؤسسات، مع تعزيز القدرات في مجال التخطيط والتتبع والتقييم عبر تحسين إتاحة بيانات بيئية موثوق بها ومنتظمة وإدماج فعال للبعد الاجتماعي. وهناك دراسة حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة قيد الإعداد.

واستنتاجاً، نستخلص بأن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يبقى مرهوناً باعتماد إصلاحات في عدد من المجالات كالسياسة الصناعية، والسياسة الضريبية، والتكوين، والانتقال التكنولوجي، وتوعية الجمهور، وكذا مواصلة الجهود في مجال مرافقة الشركات، وتطوير آليات التمويل والشراكة بين القطاع العام والخاص لإنشاء فروع الاقتصاد الأخضر والتجديد. وحتى تكون هذه المقاربة ناجحة بحق، ينبغي أن تعول على مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين (من حكومة، وشركات، ومواطنين، ومجموعات مصالح، وجماعات محلية). ولتحقيق ذلك، من الأهمية تعزيز التشاور، والتواصل، ونشر المعلومات، وعروض التكوين في مجال الاقتصاد الأخضر.

بعض التوصيات الخاصة

- وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر واعتمادها مع تضمينها لأهداف بالأرقام، ولاسيما فيما يخص إنشاء مناصب الشغل، والتنمية الصناعية والترابية، والتجديد والتعليم؛
- وضع إحصاءات بيئية وإنشاء نظام متكامل للمعلومات حول الاقتصاد الأخضر يشرك كل أصحاب المصلحة، وذلك لتحسين فهم الرهانات والفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر، وضمان تتبع تنفيذ الاستراتيجية؛
- تحديث تقييم كلفة التدهور البيئي، ووضع مقاربات اقتصادية للبيئة من خلال اعتماد نظام للمحاسبة خاص بالرأس المال الطبيعي. وقد شرعت تونس، بدعم من البرنامج المتوسطي للإحصاءات «ميدستات»، في تطبيق آليات خاصة بمجال الماء، والسياحة، والفلاحة، والطاقة، لكنها تحتاج إلى تعزيز قدراتها للوصول إلى تحكم أفضل في المنهجية المطبقة؛
- تكييف التنظيمات القانونية مع تنمية الفروع الخضراء الاستراتيجية؛
- التأكد من أن المدونة الجديدة للاستثمارات والقانون الخاص بالشراكات بين القطاع العام والخاص في طور الإعداد يشجعان الاستثمار الأخضر؛
- تطبيق مبدأ الملوث هو الذي يدفع، من خلال تعزيز المراقبة البيئية وإنشاء نظام ضرائب إيكولوجية؛
- تعزيز التواصل والحوار الاجتماعي حول التحديات البيئية وفرص الاقتصاد الأخضر؛
- تنويع وتسهيل الوصول إلى الأدوات المالية وتشجيع إنشاء صناديق خاصة بتمويل البحث والتجديد؛
- وضع سياسات للبحث والتجديد تأخذ بالاعتبار الخصوصيات الإقليمية وتشجع التنسيق ونقل التكنولوجيا بين الفاعلين؛
- التوجه نحو الوضع التدريجي لتسعيرة للموارد تأخذ بالحسبان الكلفة الحقيقية وندرة الموارد؛
- مواصلة جهود تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات وحثها على اعتماد محاسبة بيئية ووضع نظام لإعداد التقارير البيئية؛
- دمج المفاهيم المتصلة بالاقتصاد الأخضر في المرصد الوطني للأنشطة الاقتصادية، حيث أن يكون هذا الجهاز الركيزة الأساسية لجمع البيانات الإحصائية الأساسية في المجال الاقتصادي؛
- إدماج الاقتصاد الأخضر في الأنظمة التربوية.

بيبلوغرافيا

- برنامج صندوق الأهداف الإنمائية للألفية – منظمة العمل الدولية – وزارة التكوين المهني والشغل، «دراسة حول الكفاءات لإنشاء مناصب شغل في الاقتصاد الأخضر بتونس»، 2012.
- الاتحاد الأوروبي، «موجز حول الوضع البيئي بتونس – التقرير الختامي»، أكتوبر 2012.
- الجمهورية التونسية – الأمم المتحدة، «التقرير الوطني حول تتبع الأهداف الإنمائية للألفية»، 2013.
- نظام الأمم المتحدة، «حصيلة مشتركة حسب البلد، التقرير الختامي»، شتنبر 2013.
- رسالة الصناعة رقم 119، «ملف حول النظام الوطني للتجديد بتونس»، يناير 2012.
- البنك الإفريقي للتنمية، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «الآفاق الاقتصادية بإفريقيا – تقرير شمال إفريقيا»، 2012.
- الجمهورية التونسية، «التقرير الوطني لتونس الموجه لريو 20+»، أكتوبر 2011.
- الجمهورية التونسية، وزارة البيئة، «الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الوثيقة الختامية»، دجنبر 2011.
- الجمهورية التونسية، وزارة الصناعة، «سياق الطاقة في تونس. النقاش الوطني حول الطاقة»، يونيو 2013.
- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية الإقليمية والتخطيط، «استراتيجية التنمية في تونس الجديدة»، مايو 2012.
- مؤسسة الألفية، اتحاد النقابات الدولي، «النمو الأخضر ومناصب الشغل الكريم»، أبريل 2012.
- وزارة البيئة والتنمية المستدامة، «التقرير الوطني حول وضع البيئة»، 2009.
- وزارة البيئة والتنمية المستدامة، «التقرير الوطني حول وضع البيئة»، نسخة خاصة 2010-2011. تقرير مؤقت.
- وزارة البيئة والتنمية المستدامة، «عرض أولي حول تغير المناخ»، 2001.
- الجمهورية التونسية، وزارة التجهيز والبيئة، «العرض الوطني الثاني حول تغير المناخ»، دجنبر 2013.
- سويب نت، «تقرير البلد حول تدبير النفايات الصلبة في تونس»، يوليوز 2010.